

# موقع

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحازمي

<http://www.alhazme.net>

تنبیه :

المَادَّةُ الْمُفْرَغَةُ لَمْ تُرَاجَعْ مِنْ قَبْلِ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْحَازِمِيِّ

أصول الفقه

## الشرح المختصر لنظم الورقات

ليحيى بن موسى العمرى الشافعى

شرحه وعلق عليه

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحارمى

الشريط السادس



الحمد لله و الصلاة و السلام علي رسول الله و آله و صحبه و من والاه قال الناظم رحمه الله  
تعالى :-

## فصل

وَالْمُؤْمِنُونَ فِي خِطَابِ اللَّهِ  
قَدْ دَخَلُوا إِلَّا الصَّبِيَّ وَالسَّاهِيَّ  
وَذَا الْجُنُونِ كُلَّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا  
وَالْكَافِرُونَ فِي الْخِطَابِ دَخَلُوا<sup>(١)</sup>  
فِي سَائِرِ الْفُرُوعِ لِلشَّرِيعَةِ  
وَفِي الَّذِي بِدُونِهِ مَمْنُوعَةٌ  
وَذَلِكَ الْإِسْلَامُ فَالْفُرُوعُ  
تَصَحِيحُهَا بِدُونِهِ مَمْنُوعٌ

## بَابُ الْعَامِّ

وَحَدُّهُ لَفْظٌ يَعُمُّ أَكْثَرَ  
مِنْ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ مَا حَصَرٍ يُرَى

(١) وفي نسخة أدخلوا

مِنْ قَوْلِهِمْ عَمَّمْتُهُمْ<sup>(١)</sup> بِمَا مَعِيَ

وَلْتَنْحَصِرِ الْفَاطَةُ فِي أَرْبَعِ

الْجَمْعُ وَالْفَرْدُ الْمَعْرَفَانِ

بِالْإِلَامِ كَالْكَافِرِ وَ الْإِنْسَانِ

وَكُلُّ مُبْهَمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ

مِنْ ذَاكَ مَا لِلشَّرْطِ وَ الْجَزَاءِ

وَلَفْظٌ مَنْ فِي عَاقِلٍ وَلَفْظٌ مَا

فِي غَيْرِهِ وَلَفْظٌ أَيِّ فِيهِمَا

وَ لَفْظٌ أَيْنَ وَهُوَ لِلْمَكَانِ

كَذَا مَتَى الْمَوْضُوعُ لِلزَّمَانِ

وَلَفْظٌ لَا فِي النَّكِرَاتِ ثُمَّ مَا

فِي لَفْظٍ مَنْ أَتَى بِهَا مُسْتَفْهَمًا

ثُمَّ الْعُمُومُ أُبْطِلَتْ دَعْوَاهُ

فِي الْفِعْلِ بَلْ وَمَا<sup>(٢)</sup> جَرَى مَجْرَاهُ

(١) فِي خ عَمَّمْتُهُ .

(٢) فِي خ بَلْ فِيْمَا

## بَابُ الْخَاصِّ

وَالْخَاصُّ لَفْظٌ لَا يَعُمُّ أَكْثَرًا

مِنْ وَاحِدٍ أَوْ عَمَّ مَعَ حَصْرِ جَرَى

وَالْقَصْدُ بِالتَّخْصِصِ حَيْثُمَا حَصَلَ

تَمَيُّزٌ بَعْضِ جُمْلَةٍ فِيهَا دَخَلَ

وَمَا بِهِ التَّخْصِصُ إِلَّا مَا مُتَّصِلٌ

كَمَا سَيَأْتِي آتِيًا أَوْ مُنْفَصِلًا

فَالشَّرْطُ وَالتَّقْيِيدُ بِالْوَصْفِ اتِّصَلْ

كَذَاكَ الْإِسْتِثْنَاءُ وَغَيْرُهَا انْفَصَلَ

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي نبينا محمد و علي آله  
و صحبه أجمعين أما بعد

بعض النسخ يوجد الفصل و البعض لا يوجد هذا الفصل و صاحب الأصل الجويني رحمه الله تعالى  
ذكر هذه المسألة من يدخل في التكليف بالأمر و النهي بعد باب الأمر و قبل باب النهي الناظم هنا  
جمع بينهما لأن المناسب أن تذكر هذه المسألة بعد الأوامر النواهي عَرَفَ أَنَّ معنى الأمر و  
بعض مسألة و كذلك النهي و بعض مسألة حينئذٍ يرد سؤال من الذي يوجه إليه هذا الأمر و من  
الذي لا يوجه إليه هذا الأمر و كذلك الشأن في النهي و هو ما يُعَرَّبُ به في الكتب  
المطولة بالتكليف أو البحث بالتكليف وما حقيقة التكليف و من هو المكلف بالبحث في هذه  
المسائل و لذلك في بعض النسخ فصل فيمن يدخل في الأمر و النهي ومن لا يدخل المراد بالأمر و  
النهي هنا التكليف هو الذي اشتق منه لفظ المَكْلَف تقول زيد مَكْلُفٌ أَفَ أوليس  
بِمَكْلُكٍ أَفَ فان كان مكلف حينئذٍ توجه إليه الأمر

و طُلِبَ بِامْتِثَالِهِ و كذلك النهي

والتكليف في اللغة: - إِيْزَام ما فيه مشقة. فإلزام الشيء و الإلزام به هو تصيره لازماً لغيره لا ينفك عنه  
مطلقاً أو وقتاً ما هذا معناه في اللغة **يَكْلِفُهُ الْقَوْمُ مَا نَابَهُمْ** و **إِنْ كَانَ أَصْغَرُهُمْ مَوْلِدًا**  
فالتكليف في اللغة بمعنى إِيْزَام ما فيه كُلفٌ و مشقة و أما في الاصطلاح فشم تعبيران عند الأصوليين  
مشهوران وهما الأول : هو إِيْزَام ما فيه مشقة و علي هذا الحد و علي هذا التعريف يختص التكليف

بالواجب و المحرم و حينئذٍ المكروه و المندوب لا يُعتبران من أحكام التكليف و قد سبق أن المندوب الصحيح أنه مُكلف به و كذلك المكروه الصحيح انه مكلف به حينئذٍ المندوب من أحكام التكليف و المكروه كذلك من أحكام التكليف الحد الثاني طلب ما فيه مشقة و كلفة طلب ما فيه مشقة هذا يدخل فيه الواجب و يدخل فيه الأمر و يدخل فيه المحرم كالحد السابق و يزيد عليه بالمندوب و المكروه حينئذٍ المندوب علي الحد الثاني يُعتَبَرُ تكليفاً و المكروه علي الحد الثاني يُعتَبَرُ تكليفاً إذاً الحد الثاني علي ما رُجِحَ سابقاً يكون هو المُرْجَحُ إذا التكليف هو طلب ما فيه مشقة وهو إلزام الذي يشق أو طلب فها ب كل الخلق لكن هذه المسألة ذكر بعضهم أنها لا فائدة من ذكرها بمعنى أنه لا يترتب عليه أن ثَمَّ فرع أو ثَمَّ ثمره تتفرع عن هذه المسألة لكن الصواب انه لو لم تتفرع مسألة فرعية إلا أن معرفة المندوب حكم تكليفي و المكروه حكم تكليفي يكفي طالب العلم الحكم بذلك و يُشترَطُ في المحكوم عليه وهو المكلف بالفعل شرطان و هما متفق عليهما في الجملة الأول العقل و الثاني فهم الخطاب فلا يتوجه خطاب الشرع إلا بوجود الشرطين الاثنين العقل و فهم الخطاب المراد بالعقل آلة التمييز و الإدراك يعني الآلة التي يميز بها العاقل و يُدرك بها يعني يميز بين الحسن و القبيح و إدراك حقائق الأمور و أما الفهم فهو إدراك معني الكلام إذاً العقل و فهم الخطاب لابد من توفر هذين الشرطين فيمن يتوجه إليه الأمر و النهي و يُحكم عليه بأنه

مُكلف بالأوامر و النواهي الشرعية فيُشترط هذان الشرطان لان التكليف خطاب و خطاب من لا عقل له ولا فهم محال يعني إذا كان المجنون مثلاً كما هو محترز الشرط الأول لا يمكن أن يوجه إليه



الخطاب لماذا؟ لأنه لا يفهم و الذي لا يفهم لا يمكن أن يقال له أفهم و كذلك يَشترط في صحة العبادات في الجملة القصد لا بد أن يكون قاصدا للعبادة و هذا متعذر في مثل المجنون و كذلك الصبي الذي لا يَعرِف و حينئذٍ لاشرط القصد في العبادات لا بد من وجود العقل ولا بد من وجود فهم الخطاب و الاشرط الفهم لان من لا يفهم لا يمكن أن يقال له أفهم و أرادوا بالعقل ما يَخالف المجنون و أرادوا بالفهم ما يخالف الصبي و النائم و الغافل و الساهي ونحوه إذاً يَحترز بالعقل عن المجنون و يحترز بفهم الخطاب عن الصبي و النائم و الغافل و الساهي و نحوه فكل من انتفي في حقه الشرطان العقل و فهم الخطاب حينئذٍ لا يَقال بأنه مكلف ليس بمكلف ليس مأمورا لا بتوحيد ولا بما هو دون التوحيد إذا كان ماذا؟ إذا كان فاقدا للشرطين و الأول العقل يحترز به عن المجنون فقط و الثاني يحترز به عن الصبي و ما كان في حكمه الذي لا يَقال له أفهم كالنائم و إن كان عاقلا إلا أنه إذا دخل وقت الصلاة مثلا و خرج وقت الصلاة وما زال نائما في وقت نومه لا يمكن أن يقال له قد وجه إليك الخطاب لأنه يَتَعَذَّر منه الفهم لا يفهم حينئذٍ لم يرتفع عنه العقل بل العقل موجود و هو عاقل بالغ و لكن وجد مانع و هو الحيلولة دون أن يفهم هذا الخطاب فلما حيل بينه و بين فهم الخطاب بالنوم و السهو و نحو ذلك حينئذٍ قلنا بأنه ليس مخاطبا و ليس مكلفا و ما جاء في النص من نام عن صلاة أو نسيها<sup>١</sup> فهذا استدراك لما فاتهم و لذلك لا نؤثمه فيما اذا لم يكن متعاطيا للنوم ونحوه بسبب يعنى يريد إخراج الصلاة عن وقتها فلا يؤثم لأنه لم يترك عمداً

<sup>١</sup> - قال - صلى الله عليه وسلم - : (( من نام عن صلاة أو نسيها ، فليصلها إذا ذكرها ، لا كفارة لها إلا ذلك )) ثم تلا : { أقيم الصلاة لذكري }

أخرجه : البخاري ١٥٥/١ ( ٥٩٧ ) ، ومسلم ١٤٢/٢ ( ٦٨٤ ) ( ٣١٤ ) ، والبيهقي ٢١٨/٢ و ٥٦٦ من حديث أنس بن مالك مرفوعاً بهذا اللفظ .

وَأُسْتَدْرِكُ مَا فَاتَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ بِالنَّصِّ فَإِذَا جَاءَ النَّصُّ حِينَئِذٍ نَقُولُ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَصْلِيَ وَمَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ النَّصُّ كَالْمُغْمَى عَلَيْهِ مَثَلًا لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ حِينَئِذٍ إِذَا أُغْمِيَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِ الصَّلَاةِ وَ لَمْ يَفُقْ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِ الصَّلَاةِ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ لَمْ يَفُقْ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِ شَهْرِ رَمَضَانَ حِينَئِذٍ لَا صَلَاةَ وَ لَا صِيَامَ لِمَاذَا؟ لِانْتِفَاءِ شَرْطِ التَّكْلِيفِ وَ هُوَ الْعَقْلُ وَ هَذَا لَيْسَ بِعَاقِلٍ وَ ثَانِيًا فَهَمُ الْخَطَابُ وَ هَذَا لَيْسَ بِفَاهِمٍ لِلْخَطَابِ لِمَاذَا لَا نَأْمُرُهُ بِقَضَاءِ الصُّومِ أَوْ قَضَاءِ الصَّلَاةِ وَ لَوْ صَلَاةً وَاحِدَةً خِلَافَ مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فِيمَا إِذَا كَانَ دُونَ الثَّلَاثَةِ أَوْ مَا زَادَ لَا يُؤْمَرُ لَا بِصَلَاةٍ وَلَا بِصِيَامٍ لِعَدَمِ وَ جُودِ النَّصِّ وَ أَمَّا النَّائِمُ وَ النَّاسِي فَقَدْ جَاءَ النَّصُّ حِينَئِذٍ نَدُورُ مَعَ النَّصِّ وَ جُودًا وَ عَدَمًا فَلَمَّا دَلَّتِ النَّصُوصُ عَلَيَّ جِهَةِ الْعُمُومِ اعْتِبَارًا الْعَقْلُ وَ اعْتِبَارَ فَهْمِ الْخَطَابِ وَقَفْنَا مَعَهُمَا فَإِذَا انْتَفَى أَوْ انْتَفَى أَحَدُهُمَا حِينَئِذٍ انْتَفَى التَّكْلِيفُ وَلَا يُؤْمَرُ بِقَضَاءِ إِلَّا إِذَا جَاءَ نَصٌّ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَمَا جَاءَ فِيهِ النَّصُّ وَقَفْنَا مَعَهُ كَالنَّائِمِ وَ النَّاسِي وَ مَا لَمْ يَرِدْ كَالْمَغْمَى عَلَيْهِ فَالْمَغْمَى عَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ لَكِنِ الصَّحِيحُ بِاعْتِبَارِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَ الْأَصُولُ هُوَ الَّذِي يَحْكُمُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حِينَئِذٍ نَقُولُ الصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِقَضَاءِ صَلَاةٍ وَلَا صُومٍ وَلَوْ فَاتَهُ صَلَاةً وَاحِدَةً لَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَ خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُوَ مَغْمَى عَلَيْهِ لَا يُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ إِذَا أَرَادُوا بِالْعَقْلِ مَا يَخَالَفُ الْمَجْنُونُ

وَأَرَادُوا بِالْفَهْمِ مَا يَخَالَفُ الصَّبِيَّ وَ النَّائِمَ وَ الْغَافِلَ وَ السَّاهِيَ وَ نَحْوَهُمْ وَ الصَّبِيَّ مَنْسُوبٌ إِلَى الصَّبَا وَهُوَ نَوْعَانِ يَنْقَسِمُ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ إِلَى نَوْعَيْنِ صَبِيٍّ مُمَيَّزٍ وَ صَبِيٍّ غَيْرِ مُمَيَّزٍ وَ الْفَاصِلُ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ الْمُمَيَّزِ وَ الْغَيْرِ مُمَيَّزٍ قِيلَ بِالْوَصْفِ وَ قِيلَ بِالسِّنِّ قِيلَ بِالْوَصْفِ يَعْنِي إِذَا فَهَمَ

الخطاب و أدرك ما يكون تمييزه **وفهم الخطاب قد ضبط ورده الجواب** إذا رد تقول له كيف حالك يقول الحمد لله بخير إذاً هذا مميز ، اذهب اشترى كذا فيأتي به كما هو هذا يـُقال فيه بالوصف بمعنى انه مـُـمـَـيـَـزٌ بالوصف إذا ضبط الجواب وعرف ما يؤمر به هذا مـُـمـَـيـَـزٌ وأما إذا لم يضبط الجواب و لم يـَـعـَـرِـفْ ما يؤمر به كأن تأمره بشراء ماء فيأتي بشيء آخر هذا ليس بمميز و الأحسن من ذلك أن يضبط بالسن و اضبط ما يأتي به تحديد السن هو ما جاء في النص النبوي مروا أولادكم بالصلاة لسبع<sup>١</sup> حينئذ نقول تمام السبع هو الذي يـُـعـَـتـَـبـَـرُ به الصبي مميزا يعني إذا أنهى و أتم السابعة و بداء و شرع في الثامنة حينئذ انتقل من عدم التمييز إلى التمييز و هذا اصح ما يـُـقـَـال فيه اعتبارا بالنص لان المسألة إذا كان فيها نوع اجتهاد فأولي ما أن يجتهد المجتهد أن يـُـعـَـلـَـق المجتهول بالمذكور يعني ما جاء فيه النص أولي ما دام النبي صلى الله عليه و سلم جعل السبع فرق بين من يؤمر و من لا يؤمر إذا الأولي في سائر أحكام الشريعة أن يـُـجـَـعـَـل هذا السن هو الضابط إذاً الفاصل بينهما قيل بالوصف و قيل بالسن و الصبي الغير المميز من ولادته و يمتد حتى يتم السابعة من عمره علي الصحيح و قيل السادسة و الصحيح هو السابعة إذاً منذ أن يولد فهو صبي غير مميز إلى أن يتم السابعة فإذا أتم السابعة و دخل في الثامنة فحينئذ نعتبره صبيا مميزا ثم يستمر به الحال إلى أن يبلغ إما باحتلام أو بتمام السن المعتبر و المميز من سن التمييز إلى البلوغ فإذا أتم السابعة من عمره صار مميزا الصبي غير المميز بإلجام غير مكلف الصبي غير المميز منذ الولادة إلى أن يتم السابعة غير مكلف بإلجام و أما الصبي المميز فهذا فيه خلاف يعني

<sup>١</sup> - : قال رسول الله ( صلى الله عليه و سلم ) : " مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع "

أخرجه بن أبي شيبه في " المصنف " ( ١ / ١٣٧ / ٢ ) وأبو داود ( ٤٩٥ ، ٤٩٦ ) واللفظ له والدارقطني ( ٨٥ ) والحاكم ( ١ / ١٩٧ ) والبيهقي ( ٧ / ٩٤ )  
واحمد ( ٢ / ١٨٧ ) و صححه الالباني في صحيح سنن أبي داود .

من تم السابعة عندهم هل هو مكلف أم لا فيه خلاف جماهير أهل العلم وهو الصحيح أنه غير مكلف و النص هنا هو الحاكم الفاصل في هذه المسألة جاء الحديث الصحيح رفع القلم عن ثلاث وذكر منها الصبي<sup>١</sup> حتى يحتلم الصبي حتى يكبر و في رواية حتى يبلغ فدل ذلك علي أنه ما لم يبلغ ما لم يكبر ما لم يحتلم غير مكلف و كما ذكرت هذا قول جماهير أهل العلم و لكن رواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى من بلغ العاشرة فهو مكلف وهذا فيه شبهة حديث و اضربوهم عليها لعشر فهم الإمام أحمد من هذا الحديث في بعض الروايات الواردة عنه أن الضرب هنا للعقاب و لا عقاب إلا علي ترك واجب ولا واجب في حقه إلا إذا كان مكلفاً و الصحيح المعتبر عند جماهير أهل الفهم في هذا الحديث أن الضرب هنا ليس عقاباً و إنما هو من باب التأديب و يدل علي ذلك الحديث الذي ذكرناه سابقاً رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتلم إذاً ما دام انه بلغ العاشرة حينئذٍ لم يحتلم وقد بين النبي صلي الله عليه و سلم في هذا الموطن وهو حديث في محل النزاع وهو مَقْدَرٌ علي ذلك النص الذي يعتبر فيه نوع إيهام إذا الصحيح أن الصبي المميز غير مكلف علي قول جماهير أهل العلم وهو الرواية المشهورة عن أحمد و هو الصحيح وكونه عاقلاً يفهم نقول هذا تعليل وقد جاء تحديد النص علي مجرد هذه التعليلات و أما المجنون فهو نوعان أصلي و طارئ المجنون معروف المجنون أصلي و طارئ و الأصلي هو الذي يولد فاقد العقل هذا يعنون له عندهم بالمجنون الأصلي

<sup>١</sup> - عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر . قال الالباني في صحيح ابن ماجه ( ٢٠٤١ ) صحيح ، في صحيح أبي داود ٥٥/٣ : صحيح ، وفي سنن ابن ماجه عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل أو يفيق قال أبو بكر في حديثه وعن المبتلى حتى يبرأ .

و أما الطارئ فهو الذي يكون معه عقله ثم بعد ذلك يطرأ عليه الجنون .  
الأصلي واضح للنص و عن الجنون حتى يفيق إذاً ليس مكلفا بإلزام و أما من يطرأ عليه الجنون فهذا فيه تفصيل إن كان طرأ الجنون عليه مَطُوبِقًا الذي يعنون له بالجنون المَطُوبِقُ بمعنى انه لا يرتفع عنه وقت دون وقت هذا كذلك مَلْحَقٌ بالأول بمعنى انه ليس مكلفا و أما من كان جنونه طارئا و غير مَطُوبِقٍ بمعنى انه يفيق في وقت دون وقت يعني بعضهم قد يأتيه حالات الجنون في أول شهر رمضان وقد يكون في آخره بعقله حينئذٍ يَفُصِّلُ فيه فما كان معه الجنون قد طرأ ورجع اليه فالتكليف مرتفع و ما عدا رُفِعَ عنه الجنون حينئذٍ عاد إليه التكليف فالتكليف مع هذا النوع من به جنون غير مطبق يدور مع وجود العقل وجودا و عدم فمتي ما عاد إليه عقله رجع إليه التكليف

و متي ما غشي علي عقله مُنْعَرٍ من الفهم حينئذٍ نقول ارتفع عنه التكليف .  
قال الناظم هنا رحمه الله تعالى **الْمُؤْمِنُونَ فِي خِطَابِ اللَّهِ قَدْ دَخَلُوا** و المؤمنون أي المكلفون قصد بالمؤمنين هنا المكلفون و يشمل كذلك المؤمنات فالحكم ليس خاصا بالذكر بل النساء داخلات في ذلك و المؤمنون أي كل مؤمن و مراده بذلك المكلفون منهم وهم البالغون العاقلون و مِثْلُهُمْ المؤمنات في خطاب الله الذي هو الحكم السابق كما ذكرنا هو خطاب الله المتعلق بفعل مكلف بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع مراد الناظم هنا بهذا العنوان في خطاب الله ليس مطلقا لان من خطاب الله مالا متعلق بفعل مكلف كالذي يتعلق بذاته بأسمائه و صفاته بالجمادات بنحو ذلك و أما الأوامر و النواهي و نحوها فهو داخل في هذا الحد .

و المؤمنون في خطاب الله قد دخلوا جميعا الواو هنا لعموم إلا الصبي و الصبية كذلك الصبي عرفنا انه

مستثني سواء إذا كان صبي أو صببية غير مميز و ينبة هنا إلى أن الصبي غير المميز إذا قيل له غير مكلف بالإجماع معناه لا يصح منه فعل البتة يعني لو قام يصلي صلاته ليست صحيحة و أما الصبي المميز فهذا لورود النص و كلام أهل العلم في ذلك و بحثه يطول لكن الخلاصة أنه لو صلى و عبد ربه بصيام و حج و نحو ذلك حينئذٍ نقول عبادته صحيحة و لا إشكال فيه و أما الصبي غير المميز فهذا عبادته تعتبر لعبا و لهوا و لذلك لا يصح منه أذان لو أذن و لا تصح منه إمامة و لو كان عاقلا و يقرأ مادام انه دون السابعة و كذلك لو وقف في لصف يعتبر قاطعا للصف لماذا؟ لان الذي يُسَدِّدُ به الصف هو من صحت صلاته يعتبر هو من تصح منه الصلاة هو الذي يصح قيامه في الصفوف و أما من لم تصح منه صلاة حينئذٍ صلاته وجودها وعدمها سواء حينئذٍ يكون قاطعا

للصف فتنبه لهذا .

إلا الصبي يعني و الصببية سواء إن كان مميز أو غير مميز للنص الذي ذكرناه سابقا رفع القلم عن ثلاث و ذكر القلم يعني قلم التكليف ليس مكلف ليس بإيجاب ولا بتحريم عند المالكية **قد كُفِّرَ الصبي علي الذي اعتبر في غير ما و جب والمحرم** يعني مكلف بالمندوب و المكروه و الإباحة و الحديث عام و يرد علي ما ذهبوا إليه إلا الصبي و الصببية يعني و الساهي حال سهوه و الساهي اسم فاعل من السهو و السهو هو الذهول عن المعلوم يعني الغفلة عنه فيتنبه له بادننتبيه و مراده بذلك كل ما يشمل أو كل ما يَغُطِّي عنه الفهم سواء إن كان ساهيا أو ناسيا أو نائما أو غافلا حينئذٍ متي ما فقد في حقه الشرط الثاني وهو فهم الكلام أدراك معني الكلام حينئذٍ ليس مكلفا بمعنى انه ليس مُخَاطَبًا بالصلاة و نحوها ولا بغيرها ممن هو دونه

وَ ذَا الْجُنُونِ بالنصب و في بعض النسخ بذو غلط بل هو معطوف علي الصبي إلا الصبي و لكن  
سكنه من أجل الوزن لأنه استثناء من كلام تام موجَّب.

والمؤمنون في خطاب الله قد دخلوا مثل قام القوم إلا زيد واجب النصب وما عطف عليه فهو  
حكمه حكمهم.

و ذا الجنون ذا اسم من الأسماء الستة يعني صاحب الجنون ، وذا الجنون هنا إعرابه بماذ ؟ ألف محذوفة  
للتخلص من التقاء الساكنين وهو منصوب و نصبه الألف المقدرة لأنه محذوف للتخلص من التقاء  
الساكنين و ذا الجنون مضاف و مضاف إليه كلَّهم كلُّهم يجوز فيه الوجهان إما التأكيد  
و حينئذٍ المؤكد يأخذ حكم المؤكد وهو النصب كلهم أوكلهم علي انه مبتدأ لم يدخلوا هذا خبر  
المبتدأ .

وَ الْمُؤْمِنُونَ فِي خِطَابِ اللَّهِ قَدْ دَخَلُوا إِلَّا الصَّبِيَّ وَ السَّاهِيَّ

وَ ذَا الْجُنُونِ كُلَّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا يعني ليسوا داخلين هنا تعتبر صفة و ليس خبر عن الأول إذا استثني  
الناظم رحمه الله تعالى كل من فقد في حقه الشرطان أو أحد الشرطين المجنون لا عقل ولا فهم و  
الصبي غير المميز لا عقل ولا فهم و أما الصبي المميز قد يكون عنده شيء من العقل

و شيء من الفهم و الساهي بمعنى انه ليس عنده فهم وعنده عقل لأنه عاقل بالغ و إنما حيل بينه  
و بين فهم الخطاب بما ذُكِرَ قوله و المؤمنون مفهومه أن الكافرين ليسوا بداخلين في خطاب الله  
تعالى و لكن هذا المفهوم ليس بمراد لأنه نص علي هذه المسألة الكفار سواء إن كانوا أصليين أو  
لا و المراد بالكفار الأصليين من نشأ وولد علي الكفر و غيره هو المرتد و المرتد هو من بدل دينه  
يعنى من حُكِمَ عليه بالكفر بعد الإسلام أو من كفر بعد إسلامه الكفار مخاطبون بأصول الشريعة

بِالإجماع يعني بالإسلام و الإيمان أليس كذلك ؟ ليس فيه خلاف بين أهل العلم أن الكافر مخاطب بأصل لا اله إلا الله محمد رسول الله أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله<sup>١</sup>، الناس عام أريد به خاص إذأهم مخاطبون بأصول الشريعة يعني بالإسلام و الإيمان و هذا محل وفاق و أما ما عدا ذلك كالصلاة و الأركان الخمسة و المنهيات كالنهي عن الربا و الزنى و الغش و التدليس و نحو ذلك فهل هم مخاطبون بهذه الفروع أولا ؟ المسلم مخاطب بإقامة الصلاة بإتاء الزكاة بصوم رمضان بإقامة الحج مخاطب ببر الوالدين بعدم القطيعة بعدم شرب الخمر إلي آخره مع كونه مسلما هو مخاطب بهذه الأوامر و النواهي هل الكافر كذلك مخاطب بقوله تعالى مَنْ كَفَرَ بَعْدَ مَا عَلِمْتُ بِهِ لَهَا بِئْسَ الْعُقُوبَةُ<sup>٢</sup> الـواو هنا للجمع هل هو خاص بالمؤمن أم يشمل الكافر كذلك مخاطب بالصلاة مَنْ كَفَرَ بَعْدَ مَا عَلِمْتُ بِهِ لَهَا بِئْسَ الْعُقُوبَةُ الـواو هنا للجمع هل هي خاصة بالمؤمن دون الكافر أم أن الخطاب هنا موجه للمؤمن و الكافر هذا مُراد من أهل العلم بهذه المسألة هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة بمعنى هل هو مأمور بالصلاة هل هو مأمور بالصيام هل هو مأمور بالحج أولا خلاف طويل عريض و الصحيح أنهم مخاطبون بفروع الشريعة بمعنى انه مخاطب بالصلاة و مخاطب بالصيام و مخاطب بالزكاة و مخاطب بالحج و سائر الأوامر و النواهي لكن لا يُطلب منه في وقت كفره أن يصلي إلا إذا تلبس بالشروط الأصلي المصحح للعبادات و هو الإسلام و الإيمان .

و إذا اسلم حينئذٍ لا يُطالب بقضاء ما مضى إذاً ما الفائدة لا نأمره بالصلاة ونحوها في وقت كفره و لا نأمره بالقضاء ؟ قال أهل العلم الفائدة تكون أخروية زيادة العذاب عليه في الآخرة و الكافرون

١- قال النبي صلى الله عليه وسلم "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله، عز وجل" صحيح البخاري برقم (٢٥) وصحيح مسلم برقم (٢٢) من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما.

٢ - البقرة ط



مطلقا سواء كانوا أصليين أو مرتدين علي الصحيح بالثاني و إن كان المذهب عندنا فيه نزاع لان الكافر عاقل ويفهم الخطاب أليس كذلك ؟ و جد فيه الشرطان عنده عقل هذا في الجملة وعنده فهم للخطاب .

**و الْكَافِرُونَ فِي الْخِطَابِ دَخَلُوا** خطاب الله السابق الذي ذكره في قوله و المؤمنون في خطاب الله فآل هنا للعهد الذكري و الكافرون هذا مبتدأ دخلوا في خطاب الله في خطاب هذا متعلق بقوله دخلوا و الواو هنا تعود علي الكافرون دخلوا في الخطاب فحينئذ هم مخاطبون في الأوامر و النواهي فليس الحكم خاص بالمؤمنين عند الإمام أحمد يعني هذا الحكم أنهم داخلون في الخطاب مكلفون بفروع الشريعة عند الإمام أحمد رحمه الله تعالى و الشافعي لأنه جائز عقلا العقل لا يمنع أن يكون الكافر مخاطب أنت مخاطب بالصلاة مثلا نقول لك وجبت عليك الصلاة تقول أنا لم احقق الشرط و هو الطهارة لست علي طهارة كونك لست علي طهارة لا يرفع عنك الخطاب حينئذ تخاطب بالصلاة و بما لا يتم إلا به و هو الطهارة و إلا لو سُوغ كما ذكرنا سابقا انه يدعي بانه ليس علي طهارة و الطهارة ليست بواجبة حينئذ ما بقي احد يصلي يقول أنا علي حدث إذا ما و جبت علي الصلاة نقول لا تجب عليك الصلاة تؤدي الصلاة وما لا تصح الصلاة إلا به حينئذ جائز عقلا أن يخاطب الكافر يُقال له أذن الظهر إذا قم صلي يقول أنا علي كفر نقول اسلم و توءاء و صلي ومن أوجب الغسل أوجب عليه الغسل لأنه جائز عقلا و قام دليله شرعا أما الدليل العقلي فانه لا يمتنع أن يقول الشارع بني الإسلام علي خمس<sup>١</sup> و انتم مأمورون بجميعها وبتقديم الشهاداتين من جملتها و تكون

<sup>١</sup> - في الصحيحين عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان،

وحج البيت" صحيح البخاري برقم (٨) وصحيح مسلم برقم (١٦)

الصالح

7

گ گ

چ گ گ گ ن ن ٹ ٹ چ، ت ث ڈ ط ڈ طکب علی الذین من قف

**فق** چ<sup>۴</sup> حینئذِ نقول هذه كلها عمومات و تشمل الخطاب أو يشمل الخطاب كل من يلقي

إليه هذا الكلام حينئذٍ يوجّه للمؤمن و يوجّه للكافر و يكون عاما في شأنهم.

چھ ے ئے ئی کی تک و و و و و چہ علی الناس ،

الناس لفظ عام يشمل الكافر و يشمل المؤمن چ چ ج چ ج چ یواری سوءاتکم<sup>۱</sup> - حینذ

### ١ - البقرة (٢١)

٢ - الزمر (١٦)

٣ - البقرة (٤٣)

٤ - البقرة (١٨٣)

٥ - آل عمران (٩٧)

نقول كل هذه الألفاظ كلها تدل علي العموم وفائدة ما ذكرنا كما سبق أنه لا يطالب بها الآن  
بان يصلي لأنه ليس أهلا ولا يطالب بالقضاء و إنما الفائدة أخروية چ ط ؤ ه ه ه ه ه

d

**ہ ہ ہ ہ ہ** سے ہے ہے ہے کہ چ۲ الإسلام و التوبة يجب ما قبلهم حينئذ لا يقال للكافر إذا  
اسلم في آخر عمره خمسين سنة علي كفره اقض الصلوات كلها خمسين سنة وهو علي كفره يؤمر به  
هذا فيه تعسير و فيه طلب مشقة و هذا لا يجيئ به الإسلام إذا چط ه ه ه ه ه  
**ہ**چ دل ذلك أنهم لا يُطالبون أن يقضوا هذه الصلوات و بالصيام ولا غيرها چ الذين **پ پ پ پ پ**

زدهام عذاباً فوق پ پ پ پ چ<sup>۳</sup>

هذا نص واضح بين من أصرح ما يكون في القرآن في الدلالة علي أن الكافر لكفره يعذب عذابا خاصا ثم ما تركه من هذه الأوامر وتلبس به من المنهيات **چ زدناهم عذابا فوقِ چ** (ال) هنا للعهد الذهني يعني العذاب الذي رتب علي كفره و شركه و ماعدا فهو زيادة إذا فعل أو شرب الخمر المؤمن يحاسب المؤمن قد يعذب إذا لم يتب أما الكافر حينئذٍ يزداد علي عذاب الكفر عذابا بسبب ارتكاب هذا النهي .

وَالْكَافِرُونَ فِي الْخُطَابِ دَخَلُوا فِي سَائِرِ الْفُرُوعِ لِلشَّرِيعَةِ يَعْنِي فِي جَمِيعِ الْفُرُوعِ وَالْمُرَادُ

بالفروع هنا ما يقابل الأصل وهو الإسلام أو ما لا تصح العبادة إلا بالإسلام.

و في سائر الفروع للشريعة يعني الشريعة التي هي عامة تشمل العبادات و تشمل التوحيد أو إن شئت قل أصل و فرع و التوحيد هو أصل الإسلام و الإيمان و ما عدا ذلك فرع أو إن شئت قل

١ - الأعراف (٢٦)

٢ - الأنفال (٣٨)

٣ - النحل (٨٨)

علميات و عمليات إذا فهم المراد من هذه الاطلاقات فلا إشكال فيه .

**وَفِي الَّذِي بِدُونِهِ مَمْنُوعَةٌ وَ ذَلِكَ الْإِسْلَامُ** يعني دخلوا في الخطاب في سائر فروع الشريعة

و هذا محل نزاع .

**وَفِي الَّذِي بِدُونِهِ مَمْنُوعَةٌ** هم داخلون في النصوص الواردة في توجيه الكفار للانتقال من الكفر

إلى الإسلام حينئذ كل نص أمر بالتوحيد فالكافر داخل دخولا أوليا لا شك و المؤمن يكون من باب التأكيد و التثبت .

وفي الذي بدونه . بدونه هذا ضمير يعود علي متأخر أو علي معهود في الذهن هذا أو ذاك لكن عودة علي متأخر هذا فيه خلاف عند النحاة يعني يمنعونهم و إن شئت جعله علي شيء في الذهن في الذي بدونه يعني بدون الإسلام ممنوعة أي تلك الفروع فلا تصح الصلاة إلا بالإسلام ولا يصح الصوم إلا بالإسلام ولا تصح الزكاة إلا بالإسلام و هكذا فكل عبادة محضة يعني لا يعقل معناها فيشترط فيها الإسلام و ذلك الذي هي ممنوعة بدونه الإسلام و الإيمان إجماعا لا خلاف بين أهل العلم في ذلك و ذلك الإسلام و نزيد عليه و الإيمان لا بد من اجتماعهما معا لان الصحيح أن الإسلام

والإيمان إذا افترقا اجتماعا و إذا اجتماعا افترقا لكن ينبغي أن يعلم أنه إذا افرد الإسلام لا بد من إيمان مصحح له يعني الإسلام إذا اجتمع مع الإيمان حُمِلَ الإيمان علي الأعمال الباطنة و الإسلام علي الأعمال الظاهرة و إذا افترقا دخل كل منهما في الآخر لكن إذا حُمِلَ الإسلام علي الأعمال الظاهرة لا يُجْرَد من الإيمان لان من ابرز الأعمال الظاهرة قول لا اله إلا الله و معلوم أن لا اله إلا الله لا تصح هكذا مجردة من القول بل لا بد من إخلاص و لا بد من يقين ولا بد من تحقيق شروط لا اله

إلا الله وهي قائمة بالقلب الخضوع و الانقياد كلها أعمال قلبية إذ لا يصح الإسلام إلا بشيء من الإيمان فبعض الإيمان مصحح للإسلام وكذلك العكس الإيمان أعتقاد و قول و عمل و العمل ركن عند أهل السنة و الجماعة في مفهوم الإيمان حينئذ لا يصح الإيمان إلا بشيء ظاهر من كفر بترك الصلاة جعل جنس العمل و من لم يكفر حينئذ ينظر في ذلك إذا قوله و ذلك الإسلام يعني و الإيمان إجماعا .

**فَالْفُرُوعُ تَصَحِّحُهَا بِدُونِهِ مَمْنُوعٌ** هذا تفریع فالفروع وهي ما لا يصح إلا بالإسلام تصحيحها تصحيح تلك الفروع بدونه يعني بدون الإسلام ممنوع إذا حاصل هذه المسألة إن الكفار مطلقا سواء إن كانوا أصليين أو مرتدين هم مخاطبون بفروع الشريعة كما أنهم مخاطبون بأصل الإسلام و الإيمان و أن الفائدة من هذه المسألة و بحثها هو ترتب العقاب علي ترك الواجبات و علي فعل المنهيات في الآخرة و أما في الدنيا فلا يطالب في وقت كفره حال كفره بفعل العبادات و لا يُطالب بقضاء تلك العبادات إذا اسلم .

## بَابُ الْعَامِّ

وَحَدُّهُ لَفْظٌ يَعُمُّ أَكْثَرًا

مِنْ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ مَا حَصَرَ يُرَى

مِنْ قَوْلِهِمْ عَمَّمْتُهُمْ<sup>(١)</sup> بِمَا مَعِيَ

وَلْتَنْحَصِرْ أَلْفَاظُهُ فِي أَرْبَعِ

الْجَمْعُ وَالْفَرْدُ الْمَعْرِفَانِ

بِالْإِنْسَانِ كَالْكَافِرِ وَ الْإِنْسَانِ

وَكُلُّ مُبْتَهَمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ

مِنْ ذَاكَ مَا لِلشَّرْطِ وَ الْجَزَاءِ

وَلَفْظٌ مَنْ فِي عَاقِلٍ وَلَفْظٌ مَا

فِي غَيْرِهِ وَلَفْظٌ أَيٌّ فِيهِمَا

وَ لَفْظٌ أَيْنَ وَهُوَ لِلْمَكَانِ

كَذَا مَتَى الْمَوْضُوعُ لِلزَّمَانِ

وَلَفْظٌ لَا فِي النَّكِرَاتِ ثُمَّ مَا

فِي لَفْظٍ مَنْ أَتَى بِهَا مُسْتَفْهِمًا

ثُمَّ الْعُمُومُ أُبْطِلَتْ دَعْوَاهُ

(١) فِي خِ عَمَّمْتُهُ .

## فِي الْفِعْلِ بَلْ وَمَا<sup>(١)</sup> جَرَى مَجْرَاهُ

باب العام هذا من مباحث دلالات الألفاظ أهم أبواب أصول الفقه هي دلالات الألفاظ وهذه كلها مرتكزة علي علوم اللغة قال باب العام يقابله الخاص و جمع بينهما علي التوالي عام في اللغة شامل و العموم هو الشمول و الوصف بالعام حقيقة للألفاظ مجازا في المعاني لكن يقال عام في الألفاظ و أعم في المعاني و لذلك قال هنا حده لفظ إذا جعله هو اللفظ فاللفظ هو الذي يوصف بكونه عام حقيقة و أما المعني فالأصل فيه انه لا يوصف بالعموم و إنما يوصف بوصفه مجازا قال رحمه الله و لم يذكر في هذا الباب إلا مسالتين أولا حد العام و ثانيا ذكر بعض ألفاظ العموم و جعلها أربع من باب التيسير فقط .

**و حَدَّهُ لَفْظٌ يَعُمُّ أَكْثَرًا** وحده الضمير يعود إلي العام أي حد العام في اصطلاح الأصوليين أي تعريف **لَفْظٌ يَعُمُّ أَكْثَرًا مِنْ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ مَا حَصَرِ يُرَى** لفظ إذا لابد أن يكون لفظا وما عدا اللفظ لا يوصف بكونه عاما و المراد باللفظ هنا اللفظ مع المعني معاً يعني في كلام العرب نعرف الكلام بان الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع و اللفظ هو الصوت مشتمل علي بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف و آخرها الياء إذا لابد أن يكون له معني هذا اللفظ من صفاته حتى يُحكم بكونه عام يعم أكثر يعم انظر اخذ العموم قيда في حد العام كما سبق معرفة المعلوم هنا المعلوم اسم مفعول من العلم حينئذ يلزم منه الدور لأنه اخذ شيئا يتعلق باللفظ محدود و هنا المحدود هنا العام إذاً ما هو الذي يعم هو الذي اتصف بالعام لكن نقول نفك هذا التعارض بان مراده بقوله يعم

(١) في خ بَلْ فيما

يشتمل بضم الميم يعني المعني اللغوي و ليس المعني الاصطلاحي و العام الذي نُعَرِّفُهُ هو العام الاصطلاحي و العام الذي أخذته في حد العام الاصطلاحي هو العام اللغوي و ليس العام الاصطلاحي لفظ يعم أي يتناول و يشمل دفعة واحدة أكثر من واحد ، **أَكْثَرًا** الألف هذه للإطلاق **أَكْثَرًا مِنْ وَاحِدٍ** حينئذٍ خرج ما دل علي واحد كزيد ،زيد مدلوله واحد أليس كذلك ، كذلك خرج بذلك القيد النكرة في سياق الإثبات جاءني رجلا ، رأيت رجلا ، أكرمت طالبا نقول هذه نكرات تدل علي شيء واحد فقط فمدلوله واحد و العام لا بد أن يكون مدلوله متعددا بلا حصر يعم يتناول أكثر من واحد قلنا خرج ما دل علي واحد نحو زيد و خرج النكرة في الإثبات لان النكرة في الإثبات

لا تعم أكرمت طالبا يعني واحدا هذا الأصل فيه .

**مِنْ غَيْرِ مَا حَصَرَ يُرَى** من غير حصر يعني من غير دلالة حصر (ما) زائدة هنا من غير دلالة حصر يعني لا يدل اللفظ علي حصر إذاً المراد بالعام ما يتناول أكثر من واحد بلا حصر أو إن شئت قل ما دل علي أكثر من واحد بلا حصر ، بلا حصر اخرج به أسماء العدد لأنك تقول عندي عشرون كتابا هذا تناول اللفظ أكثر من واحد أليس كذلك ؟ لكنه محصور و شرط العام الا يكون محصورا و إنما تقول أكرمت الطلاب ، الطلاب هذا جمع أقله ثلاثة و منتهاه بلا حصر هذا الذي يعتبر عاما ما عم شيئين فصاعدا بلا حصر يسمى عاما عند أهل الأصول فكل لفظ يدل علي ذلك أو يحكم عليه

بأنه عام

**مِنْ غَيْرِ مَا حَصَرَ** أراد به إخراج أسماء العدد فكل عدد تقول عندي مئة ريال ، مئة هذا محصور هو



تناول شيئين فصاعدا لكنه له منتهى و إذا كان كذلك لا يُسمَّى عاما و إنما يسمى خاصا و لا يكون العام عام إلا إذا تناول شيئين فصاعدا بلا حد لمنتهاه فان كان كذلك حكم عليه بأنه عام. لفظ يعم أكثر من واحد من غير ما حصر يرى قلنا (ما) هذه زائدة من غير حصر يرى بالبناء للمجهول هذه تكملة يعنى يُعلم .

**مِنْ قَوْلِهِمْ عَمَّتُهُمْ بِمَا مَعِيَ.** يعنى هذا العام مأخوذ من حيث اللغة من هذا اللفظ عممتهم بما معي يعنى بما معي من العطاء فالعموم هنا بمعنى الشمول شملتهم بما معي أعطيتهم تناولتهم كلهم بدون استثناء حينئذٍ نقول عممت الناس بالعطاء يعنى ما تركت واحدا وإلا أعطيته لان العموم هنا بمعنى الشمول و هذا فيه إظهار المناسبة بين المعنى الاصطلاحي و المعنى اللغوي علي ما ذكرناه سابقا أنهم يذكرون المعنى اللغوي في أول الأبواب ثم يعقبون بالحقيقة الشرعية أو الحقيقة العرفية ليبينوا لك أن هذا اللفظ اصطلاحا أو شرعا منقول عن معناه اللغوي وهو المعنى الأصلي من قولهم يعنى هذا مأخوذ من قولهم عممتهم من عم يعم عممتهم بما بشيء معي وهو العطاء

ثم قال إذا العام هو ما دل علي أكثر من اثنين بلا حصر أو عم شيئين فصاعدا كما قال في الأصل .

ثم قال **وَلْتَنْحَصِرِ الْفَاطَةُ فِي أَرْبَعٍ** إذا عرفنا أن العام لفظ يَرِدُ السؤال هل كل لفظ يدل علي العموم ؟ الجواب لا وإنما هي الفاط عُلِمَ ت بالاستقراء و التابع لكلام العرب أنهم أطلقوا هذه الألفاظ مراد بها هذا المعنى وهي أنها تعم شيئين فصاعدا بلا حصر مثل لفظ الناس ، الناس هذا لا يختص بزيد أو عبید أو باثنين أو بثلاث أو بعشر و إنما اقل الجمع ثلاثة و أكثره لا منتهى له فإذا



التكسير اسم الجنس الجمع اسم الجمع كالقوم و الرهط و نحوهم .

الجمع يعنى بالمعنى اللغوي وهو اللفظ الدال علي جماعة أكثر من اثنين أو اثنتين من غير نظر إلي مفرده لكن بشرط أن يكون محلا بال لو قال أكرم طلابا ،طلاباً ليس من صيغ العموم و إن كان جمع تكسير أكرم مسلمين ؟، أكرم مسلمات هذا ليس من ألفاظ العموم و إن كان جمعا لماذا لان شرط الجمع أن يكون محلا بال يعني دخلت عليه (ال) الجمع كقوله تعالى ( **قَدْ** **بِ** ) چ <sup>۱</sup>

چ وَاِذَا پ پ پ پ فليستعذنوا كما استعذّن الذين پ پ پ پ ن ن ن ن ن

ت ت تچا و إذا بلغ الأطفال ، إذا دخلت (ال) هنا علي جمع وهو جمع تكسير فأفاد العموم  
كل طفل ، چ قد ب ب چ افلح كل مؤمن حينئذ أخذنا العموم من شيئين كونه جمعا و كونه  
مُحَلَّالاً بال لكن يشترط في (ال) هذه أن تكون للاستغراق وضابطها التي يصح حلول لفظ  
كل محلها و الاستثناء الحقيقي منها چ قد ب ب چ قد افلح كل مؤمن صح ؟ صح قد افلح  
المؤمنون إلا زيدا مثلا المراد المثال إذا نقول صح الاستثناء و صح حلول لفظ كل محل (ال) حكما  
عليه بكونها

(ال) الاستغراقية الرجل خير من المرأة نقول (ال) هنا لبيان الحقيقة ما هي و ليس المراد بها

## الاستغراق.

أُكرمتُ الطلابَ يعني أكرمت كل الطلاب هذه (ال) للاستغراق صح حلول كل محلها ويصح الاستثناء لو اردت تقدير الاستثناء أكرمت الطلاب إلا زيدا حينئذ حملنا (ال) هنا للاستغراق و هل يمكن حملها على العهد نقول نعم إذا كان ثم عهد بينك و بين المخاطب حينئذ (ال) العهدية يحمل

١ - المؤمنون (١)  
٢ - النور (٥٩)

مَدَّخُولُهَا علي ما عهد في ذهن المَخْاطَبِ فإذا قال لك قائل **أكرم طلابا** ثم قلت له بعد ذلك لما لقيت **أكرمت الطلاب** يعنى الذي أمرتني بإكرامهم حينئذ نقول هنا لا يدل علي العموم لماذا الان المعهود هنا **أكرم طلابا** و **طلابا** قلنا هذا ليس من صيغ العموم الكلام واضح أولا؟ الجمع بأنواعه من صيغ العموم بشرط أن تدخل عليه (ال) الاستغراقية و (ال) الاستغراقية هذه لكي لا تلتبس بغيرها من اجل ضبطها لان ليس كل جمع دخلت عليه (ال) فهو من صيغ العموم بل بشرط أن تكون استغراقية يعنى تستغرق مدخولها مطلقاً كل الأفراد نريد أن نختبر (ال) هذه هل هي استغراقية أو عهدية أو لبيان حقيقة ماذا تصنع؟ تضع لفظ كل محلها **چه** **چه** **چه** قد افلح كل مؤمن صح حينئذ مادام صح حلول لفظ كل محلها نقول هذه استغراقية إذا كانت عهدية أو كانت لبيان الحقيقة وهي التي لا يصلح أن يحل لفظ كل محلها حينئذ نقول هذه ليست استغراقية فلا يحكم علي مدخولها و إن كان جمعا انه من صيغ العموم مثال العهدية كأن يقول لك قائل **أكرم طلابا** نقول **طلابا** نقول **طلابا** هذه جمع و لكنه ليس محلا بال فليس من صيغ العموم **أكرم طلابا**، وأعطاك مال فقلت له بعد ذلك **أكرمت الطلاب** أي الطلاب الذين أمرتني بإكرامهم (ال) هنا نحكم عليها بأنها عهدية و حينئذ

مدخولها لا يكون من صيغ العموم.

الجمع و الفرد يعنى الفرد الا سم الواحد المفرد يعنى مدلوله واحد كرجل مثلا المعرفان باللام

يعني الاستغراقية .

**كَكَافِرٍ وَالْإِنْسَانِ** الكافر في النار دون تعيين و صف الكافر في النار هل (ال) هذه استغراقية؟ كل

كافر في النار هذا الأصل حينئذ نقول (ال) هنا استغراقية لصحة حلول لفظ كل محلها .

وَالْإِنْسَانِ ۚ أَ بِ يَدَيْهِ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عِندَ رَبِّهِ ۚ خَسِرَ ۚ وَاحِدٌ أَوْ كَلَّ ۚ إِنْسَانٌ ۚ كُلُّ إِنْسَانٍ هَذَا الْأَصْلُ

چۛ؎ ءلا الذفن پ پ پ د پ ث ث ذ چۛ؎ انظر قال ءن الانسان ثم قال ءلا الذين استثنى

جمعا من مفرد في اللفظ لكنه في المعنى جمع **چې** **پ** **پ** **خسر** چان الإنسان في اللفظ مفرد و في المعنى جمع لما استثنى اعتبر الجمع و لم يعتبر اللفظ **چې** **پ** **پ** **چ** ما قال إلا الذي آمنوا دل علي أن مدخول (ال) هنا جمع و ليس بمفرد إذاً كل جمع و كل مفرد دخلت عليه (ال) الاستغراقية

بشرطها حكمنا عليه بأنه من صيغ العموم و لذلك جاء هناك في سورة النور **چ** **ثا ثا ثا**

يَه تَوْ مَو تُوْنُوْ    تَوْ مَوْ تُوْ مَوْ    تِي مَيِ تَبْ تِيْمَيِ تَدْ    إِلَى اللّٰه بِ يَ بْ □□

□ چ۱ اللذين هذا نعت للطفل و شرط النعت مع منعوتة التطابق إفرادا و تشنية و جمعا قال الطفل

واحد الذين وصفه بماذا بجمع لماذا وصفه بجمع لان الطفل(ال) الاستغراقه دخلت علي مفرد فتعم  
إِذَاَّ أو الأَطْفَال الذين هذا مراده

الْجَمْعُ وَالْفَرْدُ الْمُعْرَبَانِ بِاللَّامِ كَاكْفِرَ وَالْإِنْسَانِ

وَكُلُّ مُبْهَمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ مِنْ ذَاكَ مَا لِلشَّرْطِ وَ الْجَزَاءِ

في بعض النسخ من و الصواب بالواو هذا النوع الثاني من صيغ العموم هو الأسماء المبهمة و يعني بها

أسماء الشرط و أسماء الاستفهام و الأسماء الموصولة ثلاثة أنواع

الأسماء احترازا للحروف فهي من صيغ العموم فكل اسم من أسماء الشرط فهو للعموم كل اسم من

الأسماء الموصولة فهو للعموم كل اسم من أسماء الاستفهام فهو للعموم عشرات مئات العمومات في

الكتاب و السنة تأتي بهذا الضابط واضح هذه أسهل من الأولي كل اسم من أسماء الاستفهام فهو

١ - العصر (١، ٢)

٢ - العصر (٣)



هذه المادة لم تراجع من قبل الشيخ

شأنه أن يعقل المراد به الذي من شأنه أن يعقل ليس ضد المجنون و الأولى أن يقال في العالم و لفظ من في عاقل **چ ق ق چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ** چاهه عموم أولا كم ممن يكون في السموات يسجد لله؟ كثير إذا لفظ يعم أكثر من واحد من غير ما حصر يرى انطبق علي هذا أولم ينطبق عليه **چ ق ق چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ** ، **چ و و و و و و و و و و** وچمن عام فيدخل تحته ما لا حصر له بل كل مخلوق لا يشفع إلا بإذنه ، ( **چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ** ) **چ برازقین** )<sup>٢</sup> ، ( **چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ** )<sup>٣</sup> قل لمن ما في السموات.

**و لَفْظُ مَا فِي غَيْرِهِ** يعني في غير العاقل لفظ ما سبق أنها تأتي شرطية و قد تأتي استفهامية ما عندك أو ما الذي عندك أليس كذلك تأتي استفهامية و تأتي موصولة و تأتي شرطية وسبق الكلام في الشرطية لكن قال هنا في غيره يعني في غير العاقل و تستعمل ما في غير العاقل وهذا هو الغالب الكثير في لسان العرب .

**و لَفْظُ أَيِّ فِيهِمَا** يعني في العاقل وفي غيره لفظ أي تأتي شرطية و تأتي استفهامية و تأتي موصولة ( **ثم لنزعهنَّ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ** )<sup>٤</sup> أيهم أي هنا مبني علي الضم لأنها موصولة .. فيها خلاف ( **ثم لنزعهنَّ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ** ) ، ( **قل ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب** )<sup>٥</sup> ؟ سؤال هذا ؟ أي استفهامية لذلك لا بد من النحو إذا كان لا يميز الشرطية عن الاستفهامية عن الموصولة هذه مشكلة كيف يدرس الأصول العلوم مرتب بعضها علي بعض و ليس هذا ما تسجل ما في الورقة ما

<sup>١</sup> - الرعد (١٥) أما قوله تعالى { **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ** } الحج (١٨) هو ما أراده الشيخ و الله أعلم .

<sup>٢</sup> - الحجر (٢٠)

<sup>٣</sup> - الأنعام (١٢)

<sup>٤</sup> - مريم (٦٩)

<sup>٥</sup> - الأنعام (١٩)



هذه المادة لم تراجع من قبل الشيخ

تسافر أسافر معك ؟ شرطية فيها عموم بعد ساعة بعد ساعتين كلها أفراد بلا حصر اليوم غدا بعد غد بعد أسبوع بعد شهر بعد سنة كلها داخله في هذا الجواب فهو محتمل له أفراد بلا حصر ، من عندك ؟ خالد عمرو إلي آخره إذاً

و لفظ أين وهو للمكان كذا متي الموضوع للزمان هذا هو النوع الثالث الذي ذكره الناظم تبعا للأصل وهو من صيغ العموم وهو الأسماء المبهمة وعنى به الشرطية و الموصولية و الإستفهامية فكل اسم استفهام فهو للعموم و كل اسم شرط فهو للعموم و كل اسم موصول فهو للعموم و ترك بعض الأمثلة و مرده إلي كتب النحو تدرس هناك و ليس من كتب الأصول .

الرابع النكرة في سياق النفي وهذه مهمة جدا.

**وَلَفْظُ لَا فِي النَّكَرَاتِ ثُمَّ مَا ، لفظ لا ، لا النافية حالة كونها داخله علي النكرات و لفظ لا النافية حالة كونها داخله علي النكرات و النكرة معلومة معروفة و الذي لا يميز بين النكرة و المعرفة يخطئ هنا في الأحكام وإنما تأخذها من كتب النحو اليس كذلك .**

ولفظ لا في النكرات و يشمل لا هنا لا النافية التي تكون نافية للجنس لا اله إلا الله لا النافية للجنس وتسمى لا التبرئة عند بعضهم، اله هذا نكره اسم لا إذا نكرة في سياق النفي أليس كذلك نكره في سياق النفي فتعم أليس كذلك من صيغ العموم النكرة في سياق النفي وهنا لا اله إلا الله لا نافية للجنس وهى لا التبرئة و اله اسمها وهو نكرة فحينئذ تعم لا اله إلا الله لا معبود بحق إلا الله

اللهنفت كل الأله الباطلة وما أكثرها أليس كذلك فهو عموم كذلك قوله **ق ق ق ق** **چ**

أين النكرة ؟ اله ، أين النفي ؟ ما ، إذاً ليس النفي خاصا بلفظ لا بل مراد النفي سواء إن كان بلا أو بما

يعني بحرف أو باسم أو بفعل فهو عام چ ف ف ق ج چ چ چ چ چ چ

( ٢ ) ، تَبْ ئى تىئەنى ئۇنى يىكون يە يە □ □ □ □ □ □ □ □ وهو بکل □ □

هه أين النكرة ؟ صاحبة ، أين النفي ؟ لم . إذًا ولفظ لا في النكرات فكل نكرة في سياق النفي مطلقا سواء إن كان النفي بحرف أو باسم أو بفعل فهي للعموم **چ چ ی ی ت ت ڈ ڈ ڈ** جاءكم بشير ونذير والله على كل شيء قدير **چ ی ی ت ت چ** بشير إيش اعرابه؟ هو نكره ليس إعراب نكره بشير فاعل ما جاءنا بعد فعل فاعل إذا عربت مبتدأ الأصل ما تعرب من الأخير تعرب من الأول ، ما جاءنا ما حرف نفي وجاء فعل إذا قلت فعل ابحت عن الفاعل مباشرة و إذا قلت مبتدأ لابد أن تضع في ذهنك الخبر بعضهم يعرب مبتدأ ثم يمشي يمشي يمشي و ينسى أن المبتدأ له خبر فينتهي من الإعراب و ما ذكر خبر أين الخبر ذهب في خبر كان لم يوجد له مثال

وَلَفْظُ لَا فِي النَّكِرَاتِ ثُمَّ مَا فِي لَفْظِ مَنْ أَتَى بِهَا مُسْتَفْهِمَا

لما قال ما هناك الشرط الجزائي هنا أراد أن ينص علي ما سبق يعنى تكرار مع ما سبق ثم ما في لفظ من اتى بها يعنى بما حال كونه مستفهما بها ما سواء كانت شرطية أو استفهامية أو موصولية إذاً فهي عامة **ط ط ه ه ه ه** چء هذا للعموم .

إذاً هذه أربعة أنواع لالفاظ العموم و هي أكثر من ذلك بكثير أوصلها البعض إلى الثلاثين فأما كل و جميع فهي أم الباب صيغ العموم اشهرها كل

چئی ئد ذائقۃ الموت یہ     چہ

١ - الأعراف (٥٩)

٢ - الأنعام (١٠١)

٣ - المائدة (١٩)

٤ - القصص (٦٥)

٥ - الأنبياء (٣٥)

## ثُمَّ الْعُمُومُ وَأُبْطِلَتْ دَعْوَاهُ فِي الْفِعْلِ بَلْ وَمَا جَرَى بِجَرَّاهُ

سبق أن العام من أوصاف الألفاظ إذاً إذا جاء فعل سواء كان من الأفعال الاصطلاحية أو بالمعنى المصدري حينئذٍ لا نحكم بكون هذا اللفظ دال علي العموم و إنما هو من أوصاف الألفاظ فكل ما ليس بلفظ لا يوصف بكونه عاما هذا المراد سهى فسجد لا يعم كل سهو ، سافر فقصر لا يعم كل سفر لان السفر عندهم عند كثير من الفقهاء طویل وقصير.

ثم العموم أبطلت دعواه بالفعل يعني المعنى المصدري لا الفعل الاصطلاحي بل وما جري مجراه يعني أن العموم قد أبطل العلماء صحة دعواه في غير النطق من الفعل بمعنى الفعلي الحاصل بالمصدر وما جرى مجراه يعني من القضايا المعينة لان القضايا المعينة إذا حكم النبي صلي الله عليه وسلم لشخص ما واحد ما عمو الحكم هذا يحتمل الخصوصية حينئذٍ لا يعمم الحكم فقضائه صلي الله عليه وسلم بالشفعة للجار لا يعم كل جار لاحتمال الخصوصية إذا العموم خاص بالنطق بالألفاظ فقط و أما الأفعال فهذا لا توصف بكونها عاما سهى فسجد لا يعم كل سهو ، جمع في السفر

لا يعم كل سفر ، صلى في الكعبة لا يعم كل صلاة .

بَلْ وَمَا جَرَى بِجَرَّاهُ يعني في القضايا المعينة

سؤال :- الجمع و الفرد المعرفان باللام كالكافر و الإنسان قوله كالكافر هل قصد الكافرون لورود الجمع قبل الفرد في بداية البيت وترتب المثال عليه ؟ لا الكافر هذا مثال لفرد الذي دخل عليه (ال) الجمع لابد أن يكون منطوق به لفظا المؤمنون ، الأطفال إلي أخره و أما إذا نطق كافر هذا مفرد ليس بجمع فدخلت عليه (ال) حينئذٍ يكون مثال للمفرد و الإنسان هذا مفرد دخلت عليه (ال) .

## بَابُ الْخَاصِّ

وَالْخَاصُّ لَفْظٌ لَا يَعُمُّ أَكْثَرًا

مِنْ وَاحِدٍ أَوْ عَمَّ مَعَ حَصْرِ جَرَى

وَالْقَصْدُ بِالتَّخْصِصِ حَيْثُمَا حَصَلَ

تَمَيُّزٌ بَعْضِ جُمْلَةٍ فِيهَا دَخَلَ

وَمَا بِهِ التَّخْصِصُ إِلَّا مُتَّصِلٌ

كَمَا سَيَأْتِي آتِئًا أَوْ مُنْفَصِلٌ

فَالشَّرْطُ وَالتَّقْيِيدُ بِالْوَصْفِ اتَّصَلَ

كَذَاكَ الْإِسْتِثْنَاءُ وَغَيْرُهَا انْفَصَلَ



قال رحمه الله تعالى باب الخاص يعني يقابل العام لأنهما متقابلان العام و الخاص كل منهما يذكر أحدهما مع الآخر و الخاص لغة يدل علي الانفراد و قطع الاشتراك خُصَّ فلان بكذا أي انفرد به

فلم يشاركه احد.

قال رحمه الله **وَالْخَاصُّ لَفْظٌ** كما قال هناك و العام لفظ أليس كذلك حينئذ صار الخصوص أو الخاص وصف للفظ كما أن العام و صف للفظ فليس المعنى موصوفا بالعموم و ليس المعنى موصوفا بالخصوص .

**وَالْخَاصُّ لَفْظٌ لَا يَعْْمُ أَكْثَرًا مِنْ وَاحِدٍ** أكثرها هذه الألف للإطلاق و **يَعْْمُ** هنا المراد به المعنى اللغوي يعني لا يتناول ولا يشمل أكثر من واحد **كزيد** زيد هذا يدل علي واحد ، الأعلام **هذا زيد** يدل علي واحد يعني ما كان مدلوله مفرد أو اللفظ الدال عي و صف محصور بشخص أو هذا للتنويع كأنه قال لك الخاص علي نوعيين خاص لا يدل إلا علي مفرد كالأعلام كزيد أو عم يعني تناول شيئين فصاعدا لكن مع حصر تناول شيئين فصاعدا مثل المثنى النكرة مثنى نكره **رجلين** جاء **رجلان** ، قال **رجلان** خاص أو عام ؟ خاص مع كونه دل علي شيئين قال **رجال**، أكرمت

**طلابا**

نقول هذا دل علي أكثر من اثنين لكنه ليس من صيغ العموم .

**مَعَ حَصْرِ جَرَى** فدخل فيه ما لا يتناول أكثر من واحد نحو رجل و زيد نكرة في سياق النفي سبق أنها من صيغ العموم مقابل النفي الإثبات حينئذ النكرة في سياق الإثبات لا تفيد عموما وإنما تدل علي الخصوص **أكرمت رجلا** نقول رجل هذا واحد و ليس يجمع و ليس بدال علي أكثر من اثنين

بلا حصر فدخل فيه ما يتناول أكثر من واحد نحو رجل و زيد وما يتناول شيئين فقط نحو رجلين  
مثني نكره وما يتناول أكثر مع الحصر نحو ثلاثة رجال أو أكرمت مئة رجل ، أو اشتريت عشرين  
كتابا و هذه كلها الفاظ تدل علي الحصر إذاً حقيقة الخاص عكس معنى العام ، العام يتناول اثنين  
فصاعدا بلا حصر إذا مغايره ماد ل لعللي اقل من اثنين أو دل علي اثنين فأكثر لكن مع حصر  
فالخاص يقابل العام فيؤخذ حده من العام اللفظ الدال علي محصور بشخص أوعدد أو إن شئت قل  
مالا يتناول شيئين فصاعدا من غير حصر و إنما يتناول شيئا محصورا إما واحدا أو اثنين أو ثلاثا أو  
أكثر هذا معنى الخاص في لسان العرب .

### وَالْقَصْدُ بِالتَّخْصِصِ حَيْثُمَا حَصَلَ تَمَيُّزُ بَعْضِ جُمْلَةٍ فِيهَا دَخَلَ

وهذا الذي يعنيه و يريده الأصوليون في هذا المقام الخاص وصف للفظ كما ذكرنا زيد و رجلين لا  
علاقة له بالعام و إنما ليبين لك أن الذي يقابل العام يسمى خاصا وهل ثَمَّ َ علاقة بين  
الخاص

و العام ؟ الجواب لا و كيف نقول نحن الان بينهما ترابط نقول الترابط بين التخصيص و العام و  
ليس بين الخاص و العام يعني لفظ زيد خاص لا علاقة له بالعام و إنما التخصيص الذي هو قصر  
بعض أفراد العام أو قصر بعض أفراد العام على حكم لدليل هو الذي يعتبر له علاقة بالعام و  
لذلك قال **وَالْقَصْدُ بِالتَّخْصِصِ** القصد يعني المراد و التخصيص مصدر خَصَّصَ َ َ بمعني خص  
وهو قصر العام علي بعض أفراد له دليل سبق أن اللفظ العام إذا رُتِبَ َ عليه حكم حينئذٍ  
وجب حمل الحكم علي كل أفراد **ي ئى ئى ئى** ؟ جأين الحكم ؟ ذائقة الموت هو الحكم  
وهو خبر أين المحكوم عليه ؟ كل نفس هل هو من صيغ العموم له أفراد نعم له أفراد عمَّ شيئين



فصاعدا بلا حصر فكل فرد من أفراد النفس يثبت لها هذا الحكم وهو ذائقة الموت لا يجوز إخراج فرد من مدلول كل نفس إلا بدليل شرعي صحيح حينئذٍ الخاص يُنظر إليه باعتبار نفسه ثم إذا حصل تعارض مع العام حينئذٍ نقصر العام علي بعض أفراده و الأفراد التي لم يشملها حكم العام حينئذٍ نعطيهما حكم الخاص فالعلاقة حينئذٍ بين التخصيص و بين العام وليس بين الخاص و العام إذاً ما هو التخصيص ؟

هو قصر العام علي بعض أفراده لدليل قصر العام يعني قصر حكمه .  
**وَالْقَصْدُ بِالتَّخْصِصِ حَيْثُمَا حَصَلَ**، حيثما هذه للإطلاق يعني أينما وجد في الكتاب أوفي السنة هو تمييز بعض جملة فيها دخل هو المعنى الذي ذكرناه سابقا تمييز بمعنى إخراج بعض لا كل لأنه لو اخرج كل أفراد ماذا يسمى ؟ لو جاء أقتلوا المشركين لا تقتلوا المشركين أخرج كل الأفراد يُسَمَّى مَمَّي ماذا يُسَمَّى مَمَّي نسخا لو جاء حكم عام علي أفراد و اللفظ عام حينئذٍ إن جاء الخاص مخصصا لبعض الأفراد هو الذي يسمى تخصيصا و أما إن جاء لجميع الأفراد كأن يقول اقتلوا المشركين المشركين لفظ عام جمع دخل عليه ألف الاستغراقية اقتلوا كل مشرك حينئذٍ إذا قال لا تقتلوا المشركين نقول هذا تعارض بينهما فالأول منسوخ بالثاني و أما إذا جاء استثناء أهل الذمة مثلا وهم من المشركين فنقول نقصر العام الذي هو اقتلوا المشركين علي بعض أفراده و نخرج أهل الذمة بدليل خاص .

تمييز يعني إخراج بعض جملة لا كل فان كان كل حينئذٍ يسمى نسخا .  
تمييز بعض جملة يعني أفراد الجملة المراد بها أفراد يعني إخراج بعض الجملة التي يتناولها اللفظ العام كإخراج أهل الذمة و المعاهدين من قوله فاقتلوا المشركين الحكم ما هو ؟ اقتل هو القتل الحكم و

العام هو المشركين جمع دخلت عليه (ال) الاستغراقية اقتلوا كل مشرك إذاً هو من صيغ العموم جاء استثناء أهل الذمة فنقول نقصر العام الذي هو لفظ المشركين علي بعض أفاده بالحكم وهو وجوب القتل علي البعض دون الآخر و نخرج بعض الجملة بعض الأفراد لكن بدليل صحيح و هو دليل شرعي فنستثني أهل الذمة و المعاهدين.

تميز بعض جملة فيها في هذه الجملة دخل أي الذي اُخْرِج فعندنا مٌخْرَج و عندنا مٌخْرَج منه مٌخْرَج منه باق علي معنى العموم فيثبت له حكم العام و هو ما بقي بعد إخراج المعاهدين كما في المثال السابق اقتلوا المشركين المشرك الذي ليس بمعاهد و ليس من أهل الذمة بقي على حكمه إذا ليس بمٌخْرِج و أما الذي اُخْرِج و هو المعاهد وهو أهل الذمة حينئذٍ اخذ حكم المخالف لما ترتب

علي العام

### والقصد بالتخصيص حيثما حصل تمييز بعض جملة فيها دخل

عرفنا التخصيص عندنا شيء يسمى مخصص المخصص في الأصل هو الذي أراد التخصيص هذا الأصل و هو يطلق علي المشرع علي الرب جل و علا هو الذي خص من الذي خص من الذي استثنى هذه الأفراد من المعنى العام ؟ الله عز وجل حكم شرعي الذي حكم بوجوب قتل المشركين والذي استثنى أهل الذمة هو الله عز وجل هذا حكم شرعي و هذا حكم شرعي و لكن عند الأصوليين أطلق لفظ المٌخَصَص علي الدليل، الدليل الذي حصل به التخصيص و لذلك قال:

وَمَا بِهِ التَّخْصِصُ إِلَّا مِمَّا مُتَّصِلٌ كَمَا سَيَأْتِي آتِيفًا أَوْ مُنْفَصِلٌ

وما به التخصيص يعني الذي يُطلق عليه عرفاً أنه مُخَصِّصٌ وهو الدليل المفيد

## للتخصيص نوعان

الأول: - مخصص منفصل وهو ما يستقل بنفسه يعنى آيه مستقلة عن آية أخرى وحديث مستقل عن آية أو حديث مستقل عن حديث يعنى دليل مٌنفك ليس متصلا به في نفس الكلام هذا المخصص المنفصل ما يستقل بنفسه بان يكون مرتبطا بكلام آخر - آية وآية، حديث و حديث ،حديث مع آية

الثاني:- مخصص متصل واضح من مقابلته بالأول و هو ما لا يستقل بنفسه دون العام لابد من  
مقارنته للعام مقارن له چ ه ه ه ه ه ع ع ع ئ ك ك كچا و لله علي الناس قلنا هذه  
من اللفظ العموم يشمل كل الناس استثنينا الصبي و المجنون للأدلة السابقة لأنهم ليسوا مكلفين فعم  
اللفظ المستطيع و غير المستطيع و يدخل تحت المستطيع ما لا حصر من الأفراد و يدخل تحت غير  
المستطيع ما لا حصر من الأفراد إذاً فيه عموم چ ه ه ع چ المستطيع و غير المستطيع قال  
چئ ك چ هذا بدل بعض من كل إذاً هذا مخصص لما سبق لفظ عام وجاء لفظ خاص استثنى  
بعض الأفراد تمييز بعض جملة فيها دخل اخرج غير المستطيع من قوله چ ه ه ع چ خصه  
بحكم مخالف لما سبق هل قوله من استطاع منك عن الكلام أوانه بسياق واحد؟ في سياق واحد  
هذا يُسَمَّى متصلاً يعني مرتبط مع العام في كلام واحد وهذه خمسة بالاستقراء الاستثناء و  
الشرط و الصفة و الغاية و بدل البعض من كل خمسة كلها تعتبر من المخصصات المتصلة .  
و ما به التخصيص يعني الذي يحصل به التخصيص ،التخصيص عرفنا المراد به المخصص من

١ - آل عمران (٩٧)

المخصص إما متصل يعني بالعام متصل به في كلام واحد كما سيأتي أنفا أي قريبا

أو للتنويه و التفصيل أو منفصل يعني مخصص منفصل .

فالشَّرْطُ وَالتَّقْيِيدُ بِالْوَصْفِ اتَّصَلَ      كَذَاكَ الْإِسْتِثْنَاءُ وَغَيْرُهَا انفَصَلَ

**فالشَّرْطُ** الفاء هذه فاء الفصيحة **فالشَّرْطُ** الشرط في اللغة العلامة و المراد بالشرط هنا الشرط اللغوي  
يعنى ما عُلِّقَ شيء بشيء بأن الشرطية أو إحدى أخواتها و لترجع إلي باب الجوازم هناك في  
باب النحو و تضبط ما هي الشرطيات حينئذ تضبط هذا المقام أكرم بنى تميم إن أكرموك ، أكرم بنى  
تميم أين العام ؟ بنى تميم عام؟ نعم ، كل الأفراد ؟ كل الأفراد ، محكوم عليه ؟ نعم محكوم عليه ، بماذا  
حُكِّمَ عليه ؟ بالإكرام أكرم بنى تميم فيه إطلاق من جهة أخرى نعم أكرموك أولا أليس كذلك؟  
أكرمهم إن أكرموك أولا لكن قال إن أكرموك هذا شرط إن شرطية و ما بعده تابع له حينئذ حصل  
بقوله إن أكرموك تخصيص أكرم بنى تميم إن أكرموك فان لم يكرموك فلا تكرمهم ليس بحسن

و لكن كمثال يعنى أكرم بنى تميم إن أكرموك فان أكرموك فهذا شرط مُقَيِّدًا للعام السابق قصره علي بعض افراده وهو أن الإكرام حاصل متي ؟ إذا وقع الإكرام منهم و أما إذا انتفى فينتفى

[illegible]

الضمير يعود على العبيد الإماء ، إن علمتم فيهم خيرا إن شرطية وما بعدها تابع لها فحينئذ نقول

چ ج ج ج خيرا چمقيد و مُخَصَّصَ بشرط فان لم تعلموا فيهم خيرا فلا تكاتبوهم .

والتَّقْيِيدُ بِالْوَصْفِ اتَّصَلَ يعني الشرط هذا متصل و التقييد بالوصف كذلك اتصل هذا الشيء الثاني ، أكرم بني تميم الفقهاء ، أكرم بني تميم هذا عام يشمل الفقهاء و غيرهم يشمل الصالحين وغيرهم ، يشمل العلماء و غيرهم فقال الفقهاء هذا وصف فحينئذٍ هذا الوصف يعتبر مُخَصَّصَ صَاقاً فقوله أكرم بني تميم هذا عام حينئذٍ يَحْمَلُ علي ما خُصَّصَ به .

چ ومن يقتل مؤمناً كج هذا حال وهو وصف حينئذٍ يَخُصُّ القتل هنا بكونه متعمدا وما عداه يبقى علي أصله .

كَذَاكَ الاستِثْنَاءُ هذا النوع الثالث وهذا بسطه الناظم لان فيه شروط بخلاف الأول و غيرها و سيأتي ذكره و غيرها يعني غير هذه الثلاثة انفصل يعني يَحْكُمُ عليه بأنه منفصل فذكر لك من المَخَصَّصِ المتصل ثلاثة أشياء الشرط و المراد به الشرط اللغوي و ليس الشرط الذي ما يلزم من عدمه العدم أو الطهارة شرط لصحة الصلاة لا ليس المراد ، المراد ما يبحث عند النحاة هناك إن و أحواتها شرطية و التي هي تعليق شيء بشيء والتَّقْيِيدُ بِالْوَصْفِ المراد به كل ما دل علي و صف يعني سواء إن كان النعت عند النحاة أو الحال أو غير ذلك اتصل فيحكم عليه بكونه متصلاً كذاك أي مثل ذاك الاستثناء و هذا سيأتي بحثه و غيرها و غير هذه الثلاثة فهو منفصل و هذا سيأتي بحثه و الله اعلم و صلي الله وسلم علي نبينا محمد و علي آله و صحبه أجمعين .